

جيسا الي المنذرني ما السما فا حرت لهم ظليها وطينتهم فلما
 قوما علي المنذر قالوا له اتيناك من عندنا حينا وضويدين كدرا
 وبعطيك حنك قنبا شمر هو واصابه وغفلوا بعض العقلة
 في ذلك الجيسا علي المنذر وقتلوه ويقال انه ارتفع في ذلك اليوم
 من الحاج ما عطري عين الشمع والنجار بكسا حدهم قربة
 كذا في المصباح والهاشدرطان يوضع من الشر شرط ثالث
 وهو كون التلوة فاعلا او مقولايه او منته اي او مقولا
 مطلقا علي ما جمع اليه ابن هشام ومثاله تعالى اي اليقا بقول
 تعالى ما فظننا ان الكتاب من غير ان يشرط ولا تزداد مع غيره
 هذه الاربعة عند الجمهور وقيل تزداد في الحال كقراءة من قرأ ما
 كان ينبغي لئان تتخذ من دونك من اوليا بيننا نتخذ
 للمفولة وتقدم في باب الالحاد ابن هشام رده بان يكلف علي
 الحال في الكائنات الملائكة لا تقسمهم العلاء وجرار بن مالك من
 العاطلة علي الظروف التي لا تقصوف زاوية كما مر في جليل
 ان يسبقها نفي او شتم ولا تزداد في الاكيات ويستحق عنه
 يتبينكم الخديعة اذا فعل ايديه ويبينكم فعل منعه خوكم
 تركوا من جنات كما نقله النفا راني عن القوم والانتقام
 اي يهل وكف الهمز علي الاوجه فلا تزداد مع غيرهما لعدم
 السماع ولان غيرهما لا يطلب به التصديق والنص
 خلافا لما كان هو لطلبه التصديق فقط والهمز ضم واطلب
 التصور الامتداد والرفق للاصل فصرفها اول مفعولي
 ظن وان في مفعولي علم كما قاله اليعقوبي او مفعولاي
 اي حقيقة خرج نافي مفعولي ظن وثالث معا عيل

اعلم لانها خبران في الامور لا مفعولان حقيقة والمفعول حقيقة
 ما يتضمه ثابتهما مصلحا الي اولهما اذا اطلق في طنقت زيدا
 قايما قيا مريد قاله الدماميني هي التي مع نكرة لا تنفي
 بالنفي اي لانها قبله فقول من ختم نفي الوصية لم يوجبه
 ونفي الختمين علي سبيل العموم يوجب نفيها منضم
 علي الثاني فيمقتض ان يقال ما هاتي من رجل بر حيلان فان قلت
 اذا فادت التخصيص فكيف تكون النية قلت المراد بزيادة
 وقوعها في موضع يطلبه الظاهر ونفي تكون مع نية بيت
 طالب ومطلوب وان كان سقوطها محلا بالخصو وكالم المصوح
 مع نكرة تنفي به اي بالنفي او شتمه وانما كانت لتأكيد
 لان التلوة الملازمة للنفي نزل علي العموم زما فزيادة من تكلم
 لذلك وذهب الكوفيون اي بعضهم اما اللساني وهنظام
 منهم فبوافقان الاخفش في عدم اشتراط الشرطين معا واقتاره
 في التثنية كذا في السهو وجعلوها زاوية اجيب
 بان من تعييفه او بيانته محذوف اي قد كان في من مطر وان
 كان حذف الموصوف واقامة الجملة او الطرف مقامه قليل الاسباب
 اذ كان الموصوف فاعلا واجيب ايضا بان الفاعل ضمير مستتر
 يعود الي اسم فاعل تضمنه الفعل والتقدير كان هو اي كاي
 من جنس المطر والطرف مستتر حال من الضمير ويات
 زادا في ذلك عناية بان ضمير هلكان من مطر واجيب
 بذلك علي سبيل كناية السؤال كما قاله دعنا من تروا في نفي في
 اليراميين وجواز ذلك في نفي اجيب بان من
 للتعبير ولا ينافيه قول تعالى ان الله يفر الذنوب جميعا

اعلم